

شرك الزاد ونحوه الحرف على نحو ما يحتمر كاختصاصه وفعل جماعة اقيمت ولم يهد  
وهل يصح مكنته لاكله بان هدد بما يكون اكرها او غاء او جنون فوجب الاعادة اولادهم  
فلا يجب استوجبه في الحقيقة وفتح الجهد واصله الثاني بجزءه في محتمر الايضاح واستوجبه  
اجاله الرمي الاول ان يمكن وظاهر الحقيقة وما بعد هاهنا في الاغما والجنونه انه لا يضر وان بعد  
به وبظهور تنبيده بغير التيقن اما معه فوجب الاعادة ويكفي الجمع بين الكلامين بهذا  
وما قاله اجمال الرمي في المكروه فاقبل ومثل تركه تركه بعضه ولو خوطه  
منه وانما وجب نحو المثل في الليلة الواحدة مثلا دون الدهر لان الطواف لما اشبهه  
الصلوة كان كالمفصلة الواحدة فالجواب بعضه بكلمة قاله في الفتح واصيله ومثل  
مسكة مني مثلا لو طاف بعد الاضحية قبل عودته الى متى كما يجعله اهل الجليل  
لان قضية كونه وداعا ان لا يبيع عليه من المناسك فينتهي الدم حاله بعد وقبل جلا  
لساقفة القصر ونحوه سوا اعادة نية ذلك او نية كسرا او نية ونية في احد  
اولا بنية سبي ولا يجرى عليه خروج من مكة نية العود قبل وصوله نحو مسافة الفم  
اذ كان قاصدا له في هذه الحالة ولم يجد لكن لو طرات له نية عدم العود حتى وصل  
المسافة المذكورة عما حدث فعمل يتحقق انه بنفس الوصول لان به يستقر الدم وان  
كانت التوبة منقذة عليه او من حين التوبة الظاهر الثاني ولو نوى عدم العود  
في هذه الحالة ايضا ثم عاد قبل الوصول لما ذكره في الظاهر لقطع اثمه من حين  
العود واما ابتداءه فلا يرفع الا التوبة كما لو خرج منها وبنيت عدم العود  
ثم عاد قبل وصوله ما ذكره اما لو خرج بلا وداع وفضده الوصول لما ذكره ولم  
يصل فيجرم عليه ذلك ويجب عليه العود وان كان ناسيا او جاهلا وجوبه  
ويظهر انه ياتي هنا في العامدا لعالم ما تجتهد الصلاة عمدا ولو في ترك المسافة  
من انه يجب ان يكون فضده العود التذكرة لاجل الواجب بخلاف ما اذا عاد  
لشغل اخر ولا يفتقد في خلاف الناسج واجاهل فاسد قاله في المسافة  
وتجوز المجرم العبد غير عباد الجرم على مسعته ونهجه يتردد النظر في الصغير

مطلوب لو طاف للورد بعض طواف الافاق  
وقبل الرمي

بني

يلزمه وليه ان يطوف به للوداع امر الاول الذي يظهر انه ان قلنا انه من المناسك او ليس  
منها ولكنه حوز به اتركه وجب اما الاول فواضح واما الثاني فلانه وان لم يكن  
منها فهو من توابعها كالقسيمة الثانية ويحتمل في الثانية ان لا يجب نظر الكونه  
ليس منها وان لم يحتمل به اتركه فلا وجوب ههنا ما ظهر لان ولها في ذلك نصا  
والله اعلم بشئ ربيت الفاضل المحسني يعني ان قاصم رحمه الله ذكره في شرحه  
على الثاني ما نصه قال العزم من جهة التبري فيه نقلا وعندى يجب ان قلنا ان طواف  
الوداع من جملة المناسك والا فلا انتهى فاي ثابته اختلف فيه هل هو من المناسك  
الاجزى المشكك على الثاني وان فعل اتركه بل هو تحية للبيعة اذ البيت واعتبر  
اصحاب المعنى والقيمة والنهاية والكثر المتأخر منها على الاول ونظيره في اطلاقه في انه  
هل يلزم الاجر فعلة اوله انه هل يحتاج لنية اوله الذي استوجبه في الحقيقة في هذا  
انه يلزم الاجر فعلة وانه حيث وقع اتركه لم يتحقق له نية والواجب لانه وان لم يكن منها  
فهو يمس من توابعها كالقسيمة الثانية من توابع الصلاة وليست منها وحرم عليه في الفتح ويزاد  
وانه يحط عند تركه من الاجر ما يقابله قاله مولانا رحمه الله تعالى في حجت الطواف من  
الحقيقة ما يقتضي اشتراط النية اذ اوقع اتركه بناء على انه ليس من المناسك وحرم  
في احكامية على اشتراطها وان قلنا انه من المناسك ومثله وقوعه بعد المثل الثاني  
فيجوز ان لا تلازمها انتهى وجزءه بل في احكامية في معنى محتمر الايضاح في حجت  
الطواف واستوجبه سارحه الاملا مع عمدا لو قال وليس كالقسيمة الثانية لانه على  
صورة العبادة المستقلة وان وصل اتركه فاحتاج للنية الصعبة المتغيرة بخلاف  
القسيمة الثانية والظاهر ان طواف الوداع المستوفى من طواف النفل فوجب بنية وتحمل  
خلافة انتهى اي نظر السهل بنية الحج له اذ هو من سنة من سنن في حقه كما ان سائر  
السنن بنية مجرد الاحرام فذلك هذا وهو الذي يتقدمه فاقبل  
ثالثه هل وجب طواف الوداع مجرد الاحرام كما ان سائر الواجبات كالبيتين والرمي  
يجب بالاحرام وان كان نكل منها وقت مخصوص وان قلنا انه ليس من المناسك لانه يقع

مطلوب لو طاف للورد بعض طواف الافاق  
وقبل الرمي

مطلوب لو طاف للورد بعض طواف الافاق  
وقبل الرمي